في المقاومة : الحرب والدولة

الدكتور محمد شقير

ليس أمراً عزيزاً ما يحصل من نقاش أو جدال حول موضوع المقاومة في المجتمع اللبناني وغيره، إذ لطالما شكلت المقاومة في تاريخ المجتمعات البشرية أكثر من إشكالية وعلى أكثر من صعيد، لكن يبقى أن منطقاً ما يجب أن ينظم ذلك الجدال، وإن حدّاً أدنى من الموضوعية والعلمية يجب أن لا يخلو من أي نقاش حول قضية المقاومة.

من الواضح أنه يوجد طرفان يتنازعان أطراف ذلك الجدل الدائر، ولكل طرف مبرّراته وحججه فيما يذهب إليه ويتبناه، حيث يبرز أحد هذين الطرفين خطاباً فيه الكثير من عدم الرضا بل وعدم القبول بالمقاومة، وهو يعبر عن ذلك من خلال مجموعة من الأقوال منها أن المقاومة تستجرر الحرب على لبنان، ومنها محاولة تصويرهم أن المقاومة نقيض للدولة.

فيما يرتبط بالقضية الأولى؛ يلزم مما يذهبون إليه أنهم لا يريدون الحرب على لبنان وأنهم يرون في قوة المقاومة إغراء لإسرائيل للمبادرة إلى شن الحرب.

وهنا لا بدّ من القول إن من لا يريد أن تشن اسرائيل الحرب على لبنان، يجب أن يعمل بطريقة تمنع أو تقلل فرص تلك الحرب واحتمالاتها، من خلال عدم توفير الشروط التي تساعد على حصول الحرب.

وفي هذه النقطة بالتحديد لا بدّ من طرح هذا السؤال: هل أن زيادة مساحة الانقسام السياسي والاجتماعي حول المقاومة يقلّل من فرص الحرب، أم إنه يزيد منها، هل إن محاولة النيل من المقاومة اعلامياً وسياسياً وغير ذلك من قبل أطراف داخلية تحصن لبنان من الحرب أم أنها تفتح شهية إسرائيل أكثر على الحرب، هل تحويل المقاومة إلى مادة سجالية يقلّل من احتمالات الحرب أم يزيد منها؟

من الواضح أن إسرائيل كلما شاهدت نوعاً من الالتفاف الوطني حول المقاومة، كلما شكل هذا الأمر عنصر قوّة في المناعة الوطنية في مواجهة إسرائيل؛ في حين إن زيادة الانقسام السياسي والاجتماعي حول المقاومة قد يحمل رسالة إلى إسرائيل، مفادها وجود ثغرة أو أكثر في الإلتفات الوطني حول المقاومة، مما يؤدّي إلى اغرائها أكثر في شن

الحرب من خلال توفير أحد شروطها، أي إن الإسرائيلي في قراءته لشروط الحرب وعناصرها، سوف يأخذ في الحسبان وجود أطراف تمارس ضغوطاً إعلامية وسياسية على المقاومة، قد تؤدي – بحسب فهم الإسرائيلي– إلى تقييد حركة المقاومة أو إضعافها أو إرباكها، وهو ما يساعد على إغراء الإسرائيلي للمبادرة إلى تلك الحرب.

ثم متى كانت القوّة مجلبة للحرب؟ إن مؤدى القوة هو ردع العدو عن شن الحرب، لأن أي طرف عندما يرى في حساباته أن حجم الضرر الذي سوف يلحق به أكثر من مقدار الفائدة التي سيجلبها في حربه، وأن قوة خصمه قادرة على إلحاق ذلك الضرر به، فإنه سوف يُلجم عن المبادرة إلى شن الحرب.

إن قوة المقاومة إذا ما كانت إلى ذلك الحد الذي تكون قادرة على إلحاق ضرر لا يحتمله العدو، أو على إفشال أهدافه، أو جعل حجم الضرر أكثر من مستوى الفائدة؛ عندها تكون هذه القوة رادعاً لإسرائيل، ومانعاً من حصول الحرب، وهذا ما يؤكده منطق التاريخ والاجتماع البشري.

وإن من لا تردعه القوّة عن شن الحرب فمن دون شك سوف يغريه الضعف بالمبادرة إليها، ولطالما شجع ضعف لبنان في العقود الماضية إسرائيل للعدوان عليه واحتلال أراضيه وقتل أبنائه وسرقة مياهه. ولطالما أغرى الانقسام الحاد في المجتمع اللبناني إسرائيل بمد أياديها إلى لبنان ومدّ نفوذها فيه.

إن المقاومة في لبنان إذ تعمل على استكمال بناء قوتها، وتقوية امكانياتها، واستعدادها، وامتلاك سلاح رادع لإسرائيل، فإنها تقلّل بذلك من احتمالات الحرب وتحد من فرصها.

والمفارقة الملفتة في المقام إن من يُتهم (أي المقاومة) بزيادة فرص الحرب على لبنان، فإنه ومن خلال بناء قوته يقلّل من فرص الحرب واحتمالاتها، بما تشكله هذه القوّة من ردع لإسرائيل، في حين أن من يتهم المقاومة بزيادة فرص الحرب على لبنان فهو يزيد من احتمالات الحرب، عندما يزيد من حدّة الانقسام السياسي والاجتماعي حول المقاومة.

ولا يفهم مما تقدّم أن المطلوب هو إقفال الباب على أي حوار حول موضوع المقاومة، أو اعتبار أي اختلاف سمة سلبية في المشهد الداخلي؛ بل المطلوب أن تكون ممارسة الاختلاف بطريقة لا تستفيد منها إسرائل، ولا تضعف المناعة الوطنية، ولا تؤدي إلى زيادة احتمالات الحرب ولا تغري إسرائيل بالاعتداء على لبنان، عندما تفهم من توسيع حدة الانقسام السياسي وتصعيد السجال الإعلامي حول المقاومة، إن البيئة السياسية الداخلية في لبنان أصبحت أكثر استعداداً لهضم فكرة العدوان على المقاومة وبالتالي على لبنان.

وفيما يرتبط بموضوع المقاومة والدولة والعلاقة بينهما؛ السؤال المطروح أنه هل يجب أن يحصل الاندماج بما يلغي وجود الهامش القائم بينهما؟ أم أن البنية الدفاعية الأفضل تقتضي الإبقاء على هذا الهامش، بين الدولة والمقاومة؟

هنا لا بدّ من القول إن تقليص الهامش القائم بين الدولة والمقاومة، سوف يلقي على الدولة تبعات ويعرضها إلى أخطار ومسؤوليات ليست في مصلحة الدولة نفسها، إذ أن أي مواجهة مع إسرائيل سوف يجعل من الدولة بأكملها وبجميع مؤسساتها وبناها التحتية والفوقية هدفاً مستساغاً لإسرائيل، عندما تكون الدولة طرفاً مباشراً في تلك المواجهة، وجزءاً أساسياً من قرار المواجهة، حتى ولو كانت دفاعية بحتة. إذ عندها سوف تحمّل إسرائيل كامل المسؤولية للدولة، لتكون هذه الدولة بجميع مرافقها ومؤسساتها هدفاً مرئياً وسهلاً للهمجية الإسرائيلية.

في حين إن الإبقاء على هامش بين الدولة والمقاومة يتيح للدولة القدرة على المناورة، لا يكون الهدف منها التنصل من مسؤوليات المواجهة مع إسرائيل – كدولة– وإنما السعي إلى تقليل – ما أمكن– من مخاطر على مؤسسات الدولة وبناها، لتبقى المواجهة محصورة مع المقاومة التي تمتاز ببنى تحتية غير مرئية وأهداف صعبة المنال.

ومؤدى ذلك هو أولاً: تقليل ما أمكن خسائر وأضرار على لبنان واللبنانيين، وتحييد ما أمكن من مؤسسات الدولة ومرافقها وبناها.

ثانياً: الإبقاء على هامش المناورة السياسية وغير السياسية للدولة.

ثالثاً: عدم تقييد حركة المقاومة، عندما تتصرف كمقاومة وليس كدولة.

وفي هذه النقطة بالتحديد ينبغي القول إن المقاومة تحتاج إلى عدم إثقال حركتها بكثير من القيود والحسابات والاعتبارات التي تضطر الدولة – بما هي دولة– إلى مراعاتها أو الإلتزام بها، وهو ما يضعف من هامش المناورة والحركة للمقاومة في مواجهة إسرائيل، وهذا لن يكون في مصلحة لبنان واللبنانيين. وبالتالي المطلوب أن تكون البنية الدفاعية في لبنان فيما يرتبط بالعلاقة بين الدولة والمقاومة، بطريقة تحافظ على ذلك الهامش بينهما، بما يترتب عليه من مصالح وفوائد، وقدرة على الحد من الخسائر، وهامش للمناورة لكل منهما، لكن على أساس أن تكون العلاقة بينهما علاقة تكاملية، تتيح لكل منهما أن يؤدي دوره من موقعه، بطريقة تتكامل مع الدور الذي يؤديه الآخر، بما يحفظ للبنانيين مصالحهم، ويدرأ عنهم وعن وطنهم الأخطار المتأتية من العدوانية الإسرائيلية.

وعليه الصيغة المطروحة للعلاقة بين الدولة والمقاومة، هي أن تكون العلاقة تكاملية وليس اندماجية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن دخول الدولة بشكل مباشر في مواجهة مع الإسرائيلي، إذ يجعل من الدولة هدفاً سهلاً للآلة العسكرية الإسرائيلية، فهو إنما يزيد من احتمالات الحرب. لأن ذلك سوف يتيح أكثر للإسرائيلي ممارسة ضغوطه في أية مواجهة، عندما تتسع أمامه المساحة التي يستخدم فيها آلته العسكرية، لتكون بمثابة نقطة ضعف تسجل على قائمة الحسابات في أية مواجهة محتملة، وهذا ما يضيف إلى الإسرائيلي واحدة من النقاط التي سوف تدخل في معادلة الصراع وحسابات الربح والخسارة، بينما محاولة تحييد ما ما أمكن من الدولة بمؤسساتها وبناها، قد تحرم الإسرائيلي من إضافة هذه النقطة لصالحه.

وعليه ألا يمكن القول إن من يفاقم حدّة الإنقسام السياسي وغير السياسي حول المقاومة ويطرح تقليص الهامش بين الدولة والمقاومة، إنما يزيد بذلك من احتمالات الحرب، في حين إن الإلتفاف الوطني حول المقاومة، والارتكاز إلى همّ الدفاع عن لبنان وحمايته في مقاربة أي موضوع أو حوار حول المقاومة، سوف يقلص من احتمالات الحرب، لأن الحوار عندها سوف ينتظم في أدبياته وأسلوبه وكل متعلقاته، في إطار زيادة الحصانة الوطنية بوجه إسرائيل.